

الانئين  
١٤ جمادى الآخرة ١٣٧٩  
١٤ ديسمبر (كانون ١) ١٩٥٩

الكويت  
الجريدة الرسمية لحكومة الكويت  
تصدرها دائرة الطبوعات والنشر

ملحق  
العدد ٢٥٣  
السنة الخامسة

عدد خاص  
مرسوم أميرى رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩  
بقانون الجنسية الكويتية

٢- ان يكون له سبب مشروع للرزق ، وان يكون حسن السيرة  
غير محكوم عليه لجريمة مخلة بالشرف .  
٣- ان يعرف اللغة العربية .  
( مادة ٥ )

يجوز ، دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ،  
منح الجنسية الكويتية بقانون لكل عربي ينتمى الى بلد عربي ويكون  
قد أدى لأمانة الكويت خدمات جليلة عادت على البلاد بنفع كبير .  
( مادة ٦ )

لا يكون للاجنبي الذى كسب الجنسية الكويتية وفقا لأحكام  
المادتين السابقتين حق الانتخاب او الترشيح او التعيين عضوا في اية  
هيئة نيابية قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية .  
ويسرى هذا الحكم على من سبق لهم التجنس بالجنسية  
الكويتية قبل العمل بهذا القانون ، وتسرى العشر السنوات بالنسبة  
الى هؤلاء من وقت نشر هذا القانون .  
( مادة ٧ )

يترتب على كسب الاجنبي الجنسية الكويتية وفقا لأحكام  
المادتين ٤ و ٥ ان تصبح زوجته كويتية ، ما لم تقرر في خلال سنة من  
تاريخ علمها بدخول زوجها في الجنسية الكويتية انها ترغب في  
الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية . وكذلك الاولاد القصر لهذا الاجنبي  
يعتبرون كويتيين ، ولهم ان يقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية في خلال  
السنة التالية لبلوغهم سن الرشد . وتسرى على الزوجة والاولاد ،  
في حالة بقائهم على الجنسية الكويتية ، احكام المادة السابقة .  
( مادة ٨ )

المراة الاجنبية التى تزوجت من كويتي تصبح كويتية ، الا اذا  
اعلنت رغبتها في الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية في خلال سنة من تاريخ  
الزواج .

نحن عبد الله السالم الصباح امير الكويت ،  
بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام ،  
قررنا القانون الآتي :-  
( مادة ١ )

الكويتيون اساسا هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ ،  
وكانوا محافظين على اقامتهم العادية فيها الى يوم نشر هذا القانون .  
وتعتبر اقامة الاصول مكتملة لاقامة الفروع .

ويعتبر الشخص محافظا على اقامته العادية في الكويت حتى لو  
اقام في بلد اجنبي ، متى كان قد استبقى نية العودة الى الكويت .  
( مادة ٢ )

يكون كويتيا كل من ولد ، في الكويت او في الخارج ، لاب  
كويتي .  
( مادة ٣ )

يكون كويتيا -  
١- من ولد ، في الكويت او في الخارج ، من ام كويتية ، وكان  
مجهول الاب ، او لم تثبت نسبته لأبيه قانونيا ، او كان ابوه مجهول  
الجنسية او لاجنسية له .  
٢- من ولد ، في الكويت ، لأبوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط  
مولودا فيها ما لم يثبت العكس .  
( مادة ٤ )

يجوز ، بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن  
العام ، منح الجنسية الكويتية لكل اجنبي بلغ سن الرشد اذا توافرت  
فيه الشروط الآتية :

١- ان يكون قد سجل بطريق مشروع اقامته العادية في الكويت  
لمدة خمس عشرة سنة متتاليات على الاقل سابقة على تقديم طلب  
التجنس ، او ثمانى سنوات متتاليات على الاقل اذا كان عربيا ينتمى  
الى بلد عربي .

١ - اذا دخل الخدمة العسكرية لاحدى الدول الاجنبية وبقي فيها بالرغم من الامر الذى يصدر له من حكومة الكويت بتركها .  
٢ - اذا عمل لمصلحة دولة اجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت او كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .  
٣ - اذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعى او الاقتصادى للكويت، او صدر حكم بادائه في جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاءه ببلاده .

وترتب على اسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر ان تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده .

## (مادة ١٥)

يجوز ، بمرسوم ، بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام ، رد الجنسية الكويتية في اى وقت الى من سحبت منه او اسقطت عنه طبقا لاحكام المادتين السابقتين .

## (مادة ١٦)

ليس للدخول في الجنسية الكويتية ولا لفقدائها ولا لاسقاطها ولا لاستردادها أى اثر في الماضى ، ما لم ينص على غير ذلك .

## (مادة ١٧)

سن الرشد الواردة في هذا القانون تحدد طبقا لاحكام القانون الكويتى .

## (مادة ١٨)

التقارير واعلانات الاختيار والطلبات والاوراق المنصوص عليها في هذا القانون يجب ان توجه الى رئيس دوائر الشرطة والامن العام ، وتقدم في الخارج الى الهيئات القنصلية المعهود اليها بالنظر في ذلك .

## (مادة ١٩)

يمطي رئيس دوائر الشرطة والامن العام كل كويتي شهادة بالجنسية الكويتية وذلك بعد التحقق من ثبوت هذه الجنسية وفقا لاحكام هذا القانون .

## (مادة ٢٠)

عبه الاثبات يقع على من يدعي انه يتمتع بالجنسية الكويتية .

## (مادة ٢١)

يجوز اثبات الجنسية الكويتية ، علي الوجه المبين بهذا القانون، بتحقيق تجريه لجان تعين بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام . ولهذه اللجان ان تستدل على وجود الجنسية الكويتية باوراق تثبت ذلك ، ولها ان تسمع شهودا موثوقا بشهادتهم وان تأخذ بالشهرة العامة او بأية قرينة اخرى تراها كافية في اثبات هذه الجنسية .

وتسرى هذه السنة من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة الى لمرأة الاجنبية التي تزوجت من كويتي قبل العمل بهذا القانون .

## (مادة ٩)

اذا كسبت الزوجة الاجنبية الجنسية الكويتية وفقا لاحكام المادتين السابقتين ، فانها لا تفقدها عند انتهاء الزوجية الا اذا استردت جنسيتها الاصلية او كسبت جنسية اخرى .

## (مادة ١٠)

المرأة الكويتية التي تتزوج من اجنبى تدخل في جنسية زوجها اذا كان قانون هذا الزوج يقضى بذلك ، والا جاز لها ان تحتفظ بجنسيتها الكويتية في خلال سنة من تاريخ الزواج .

## (مادة ١١)

يفقد الكويتى جنسيته اذا تنجس مختاراً بجنسية اجنبية ، وفقد زوجته الكويتية جنسيتها ، الا اذا اعلنت رئيس دوائر الشرطة والامن العام ، في خلال سنة من تاريخ علمها بتنجس زوجها ، انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الكويتية . وكذلك يفقد الاولاد القصر جنسيتهم الكويتية اذا كانوا يدخلون في جنسية ايهم الجديدة بموجب القانون الخاص بهذه الجنسية ، ولهم ان يعلنوا رئيس دوائر الشرطة والامن العام باختيار جنسيتهم الكويتية الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

ومع ذلك يجوز للكويتى الذى تنجس بجنسية اجنبية ان يسترد جنسيته الكويتية اذا طلب ذلك وتخلي عن جنسيته الاجنبية .

## (مادة ١٢)

يجوز للمرأة الكويتية التي فقدت جنسيتها طبقا لاحكام المادتين السابقتين ان تسترد جنسيتها الكويتية عند انتهاء الزوجية اذا طلبت ذلك ، وكانت اقامتها العادية في الكويت او عادت للاقامة فيها .

## (مادة ١٣)

يجوز ، بمرسوم ، بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام ، سحب الجنسية الكويتية من الكويتى المتجنس في الحالتين الاتيتين .

١ - اذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق العش او بناء على اقوال كاذبة . ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية من يكون قد كسبها معه بطريق التبعية .

٢ - اذا حكم عليه في خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف . وتزول في هذه الحالة الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده .

## (مادة ١٤)

يجوز ، بمرسوم ، بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام ، اسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية .

ولما كان هذا القانون يعتبر من الناحية العملية أول تشريع ينظم الجنسية الكويتية ، كان من الضروري أن يبدأ بتحديد من هم الكويتيون الذين يؤسسون الوطن الكويتي لأول مرة ، وهذه هي جنسية التأسيس .

فتنص المادة الاولى من القانون على ان الكويتيين أساسا هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ ، وكانوا محافظين على اقامتهم العادية فيها الى يوم نشر هذا القانون . وقد اختلفت سنة ١٩٢٠ نقطة البداية في تأسيس الجنسية الكويتية ، فهي السنة التي بني فيها السور دفاعا عن البلد ، وساهم في بنائه جميع القاطنين في الكويت في ذلك الوقت ، فاستحقوا جميعا بما أبلوا من جهاد ان يكونوا هم أول المواطنين . فمن كان متوطنا في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ ، واستمر متوطنا فيها الى يوم نشر هذا القانون ، يكون قد دل بذلك على رغبة أكيدة في المساهمة في بناء الوطن الكويتي ، يصحبها استقرار طويل دام زهاء أربعين عاما ، وهذا يكفي في جعله من المواطنين المؤسسين .

وغنى عن البيان أن هنالك فريقا كبيرا من الكويتيين قد ولدوا بعد سنة ١٩٢٠ أو في هذه السنة ذاتها، فلم تنهيا لهم الإقامة في الكويت قبل ذلك ، ومن ثم احتاط القانون فجعل إقامة الاصول مكملة لإقامة الفروع . فاذا فرض ان كويتيا ولد سنة ١٩٣٠ لأب ولد قبل سنة ١٩٢٠ ، وكان كل من الأب والابن متوطنا في الكويت الى يوم نشر هذا القانون ، كان الأب كويتيا بجنسية التأسيس اذ توطن الكويت قبل سنة ١٩٢٠ وحافظ على الإقامة فيها . واقامته هذه ليست في حاجة الى استكمال، فهي إقامة واحدة مستمرة دامت منذ سنة ١٩٢٠ . والابن ايضا كويتي بجنسية التأسيس ، لأن اقامته في الكويت التي بدأت منذ سنة ١٩٣٠ تستكمل بإقامة أبيه ، فترجع الى ما قبل سنة ١٩٢٠ . هذا الى ان الابن يمكن ايضا ان يعتبر كويتيا بحكم الميلاد ، فقد ولد لأب كويتي .

وقد احتاط القانون لأمر كثير الوقوع في الكويت . فالمرحوف ان كثيرا من الكويتيين ينزحون عن الكويت للتجارة أو للتعليم أو لغير ذلك من الاغراض، فيقيمون في بلد اجنبي وقتا يقصر أو يطول . وهؤلاء في اغترابهم لم يقصدوا اطلاقا أن يتركوا بلدهم الى غير رجعة ، بل استبقوا دائما نية العودة الى الكويت . ونية العودة هذه يقوم عليها كثير من الامارات المادية ، منها ان تبقى اسرهم مقيمة في الكويت ويكونوا دائمي الاتصال بها ، ومنها ان تبقى لهم مصالح ظاهرة في الكويت يقومون عليها ، ومنها ان يكون الغرض الذي اغتربوا من اجله كالتعليم أو التجارة هو بطبيعته غرض مؤقت ، الى غير ذلك من الدلائل المادية التي تنم بوضوح عن استبقاء نية الرجوع . ففي جميع هذه الاحوال لا تعتبر الإقامة في بلد اجنبي قطعا للإقامة العادية في الكويت ، ويعتبر الشخص بالرغم من اغترابه محافظا على اقامته العادية في ارض ان غاب عنها بحسه فهي دائما ماثلة في خاطره يتطلع الى اليوم الذي يعود فيه اليها .

وتقدم اللجان تقريرا بنتيجة التحقيق الى لجنة عليا تعين بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام . ولا يكون تقرير اللجان نافذا الا اذا صدقت عليه اللجنة العليا .

ويصدر مرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام بتنظيم هذه اللجان وبالاجراءات التي تسيير عليها في اعمالها .  
(مادة ٢٢)

لا يجوز ، بعد اقباض سنتين من وقت العمل بهذا القانون ، اعطاء جواز سفر الا لمن ثبت له الجنسية الكويتية بموجب احكام هذا القانون .  
(مادة ٢٣)

جوازات السفر الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، وكذلك الجوازات التي تصدر في خلال مدة السنتين المذكورتين في المادة السابقة لمن لا يحمل شهادة الجنسية المنصوص عليها في المادة ١٩ ، تصبح ملغاة بمجرد اقباض المدة المذكورة .  
(مادة ٢٤)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من وقت نشره .  
وتصدر القرارات اللازمة لتنفيذه من رئيس دوائر الشرطة والامن العام .

حاكم الكويت  
عبد الله السالم الصباح

صدر بقصر السيف يوم السبت ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩  
الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

•••••

### مذكرة تفسيرية للقانون الخاص بالجنسية الكويتية

قانون الجنسية في كل البلاد يعتبر من أهم القوانين وأبعدها أثرا ، فهو الذي يرسم حدود الوطن ، ويميز بين المواطن والأجنبي ، والبلد الذي ليس له قانون ينظم جنسية مواطنيه يعوزه مقوم من أهم مقوماته . وقد لجأت بعض البلاد الى وضع طائفة من النصوص الموضوعية عن الجنسية في دساتيرها كما فعل الدستور الليبي، ولا يخلو دستور من دساتير البلاد المتحضرة من الاشارة الى الجنسية والى القانون الذي ينظمها .

من أجل ذلك كان أمرا جوهريا أن يكون على رأس التشريعات التي تصدرها حكومة الكويت قانون الجنسية . وقد سبق أن صدر قانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٨ ينظم الجنسية الكويتية ، على غرار قانون الجنسية المصري الصادر في سنة ١٩٢٩ . ولكن يبدو ان هذا القانون كان حظه من التطبيق العملي محدودا ، فبقي غير معروف ، وبالأخص لم يتم حصر المواطنين الذين يعتبرون كويتيين على مقتضى أحكامه . والقانون الحالي يعرض لتنظيم الجنسية الكويتية تنظيما مفصلا ، وقد روعيت فيه الملابس المحلية ، مع التزام المبادئ العامة المعترف بها في قوانين الجنسية في البلاد المتحضرة .

وجميع هذه الاحكام اوردها المادة الثالثة من القانون .

وقد فرغ القانون على هذا النحو من جنسية التأسيس ، ومن جنسية الدم عن طريق الاب او الام ، ومن جنسية الاقليم ، ولم يبق الا ان يواجه نوعين آخرين من الجنسية : الجنسية بالجنس والجنسية بالزواج .

اما التجنس فقد وضع له القانون قاعدة عامة ، ثم اورد استثناءه . وتقضي القاعدة العامة ، في المادة الرابعة من القانون ، بأنه يجوز منح الجنسية الكويتية للاجنبي اذا توافرت فيه شروط معينة . واداة المنح هي المرسوم ، ويصدر بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه ، وهو الرئيس المختص في مسائل الجنسية جميعا . والمتجنس يكون بطبيعة الحال اجنيا ، سواء كانت له جنسية اجنية معروفة او كان لا جنسية له او كان مجهول الجنسية . والشروط الواجب توافرها في الاجنبي ، حتى يجوز منحه الجنسية الكويتية فيصبح كويتي متجنسا ، شروط أربعة :-

اولها - ان يكون قد بلغ سن الرشد ، وتحدد هذه السن طبقا لاحكام القانون الكويتي ( م ١٥ من القانون ) ، اذ يعتد في التعرف على اهلية شخص يدخل في الجنسية الكويتية بالقانون الكويتي . فلا يجوز اذن منح الجنسية الكويتية ابتداء لاجنبي قاصر ، اذ التجنس عمل ارادي من جانب المتجنس ، فلا يصح ان يكون هذا ، وهو يطلب جنسية جديدة ويتخلى عن جنسية قديمة ، لم يبلغ السن التي يكون فيها كامل الاهلية .

والشرط الثاني هو شرط الإقامة في الكويت ، وهو اهم شروط التجنس . وقد اشترط القانون في المتجنس اقامة طويلة في الكويت حتى تتوثق الصلة بينه وبين البلد الذي يريد كسب جنسيته . واشترط باديء ذي بدء ان تكون الإقامة في اصلها مشروعة . فالمتسللون الى الكويت عن طريق غير مشروع لا يستطيعون التجنس ، مهما طالت اقامتهم في الكويت . اما من دخل الكويت بطريق مشروع ، واقام فيها مدة خمس عشرة سنة متتالية على الاقل ، فانه يجوز له ان يطلب التجنس . ولا يخل بالتوالي في الإقامة ان يغيب المقيم في الكويت عن البلد مدة من الزمن ، للسياحة او للتعليم او للتجارة او لاجراض اخرى ، ثم يعود اليها . ولا يشترط ان يكون المتجنس بالغا سن الرشد منذ بدء الإقامة ، فيصح ان يكون قد بدأ اقامته في الكويت وسنه ثلاث سنوات مثلا ، بأن اقام مع ابيه وأسرته وبقي مقيما خمس عشرة سنة . والمهم ان يكون وقت طلبه للتجنس قد بلغ سن الرشد . كذلك لا يشترط ان يكون قد قصد باقامته في الكويت التجنس بجنسيتها ، فلو أنه اقام فيها خمس عشرة سنة أو أكثر ، ولم يخطر في باله طول هذه المدة ان يتجنس بالجنسية الكويتية ، ثم عرض له بعد ذلك ما يجعله يطلب التجنس ، كان له ان ينتفع بهذه الإقامة السابقة . وقد راعى القانون ان يميز العربي الذي ينتهي الى بلد عربي في شرط الإقامة ، فانقص المدة في حالته الى نحو النصف ،

ومذ تحدد الكويتي بجنسية التأسيس على النحو المتقدم ، اصبح من اليسير وضع قاعدة من القواعد الجوهرية في مسائل الجنسية ، وهي القاعدة التي تقضي بأن الجنسية تكسب بالدم اي بتسلسل الولد عن ابيه . فقضت المادة الثانية من القانون بان كل من يولد لأب كويتي - وقد عرف الآن من هو الكويتي - يكون كويتيا . والعبرة هنا بالدم كما سبق القول ، لا بالاقليم ، فقد يولد الشخص لأب كويتي في الكويت نفسها أو في خارج الكويت ، فما دام ابوه كويتيا فهو كويتي . والعبرة كذلك بجنسية الأب وقت الميلاد ، فلو كان الأب اجنيا وقت الحمل ، ثم تجنس بالجنسية الكويتية قبل الميلاد ، فان الابن يولد كويتيا . ولكن ليس من الضروري ان يكون الأب حيا وقت ميلاد الابن ، فقد يموت والابن جنين في بطن أمه ، وهذا لا يمنع من ان يكسب الابن جنسية ابيه . كذلك ليس من الضروري ان تكون الأم كويتية ، فقد يقع ان تكون اجنية بقيت على جنسيتها ، ومع ذلك يكون الابن كويتيا كالأب .

وانما يتبع الابن امه الكويتية في جنسيتها في الحالات التي تتعذر فيها معرفة الأب او معرفة جنسيته . فاذا كان الأب مجهولا ، او كان معروفا ولكن لم تثبت نسبة الولد اليه شرعا بأن لم يكن هناك عقد زواج شرعي يربط الأب بالأم ، أو كان الاب معروفا وثبتت نسبة الولد اليه شرعا ولكنه كان مجهول الجنسية أو لا جنسية له ، ففي جميع هذه الحالات تتعذر نسبة الولد الى ابيه ، فأبوه غير معروف بالذات ، أو غير شرعي ، أو مجهول الجنسية . ويقتى للولد أمه الكويتية ، فلا تهدر هذه الصلة ، ويكسب الجنسية الكويتية عن طريقها ، وتكون الجنسية هنا ايضا بالدم ، ولكن عن طريق الأم لا عن طريق الاب .

اما اذا كانت الام في الحالات المتقدمة اجنية ، ولو كانت الولادة في الكويت ، فان الولد لا يصبح كويتيا بل ينتسب لأمه الاجنية ، بحسب قانونها . وهناك من قوانين الجنسية ، كالقوانين الانجلوسكسونية وقانون البحرين ، ما يجعل الميلاد في أرض يكسب المولود جنسية الاقليم الذي ولد فيه ، وهذا ما يسمى بجنسية الاقليم ( Jus Soli ) . ولكن هذا القانون لم ينهج هذا النهج ، بل سار على جنسية الدم ( Jus Sanguinis ) كما تقدم القول . ولم يسر على جنسية الاقليم الا في حالة واحدة اضطر اليها ، وهذه حالة من ولد في الكويت من ابوين مجهولين . ويغلب ان يكون الولد في هذه الحالة لقيطا ، ما دامت أمه مجهولة . بل ان المشرع واجه حالة اللقيط بالذات ، فافترض ان اللقيط في الكويت مولود فيها ، ما لم يثبت العكس بان قام الدليل على ان هذا اللقيط قد جيء به من بلد آخر . فالمولود في الكويت من ابوين مجهولين يكون اذن كويتيا بحكم الميلاد في ارض الكويت ، ولا سبيل الى حل آخر اذا اريد للمولود ان تكون له جنسية . فهو مجهول الابوين ، لا تمكن نسبته الى ابيه ولا تمكن نسبته الى امه ، فلم يبق الا ان ينسب الى الارض التي ولد فيها والا اصبح لا جنسية له .

القصر للمتجنس فيلتحقون بابيهم في جنسيته الكويتية ، ويصبحون كويتيين بمجرد تجنس الاب . ولما كان دخولهم في الجنسية الكويتية على هذا الوجه امرا خارجا عن ارادتهم ، فقد احتفظ لهم القانون بحق استرداد جنسيتهم الاصلية عند بلوغهم سن الرشد . ويعتد هنا باحكام القانون الكويتي في تحديد سن الرشد ، اذ الاولاد كويتيون والقانون الكويتي هو الذي يسرى عليهم في احوالهم الشخصية ( م ١٥ من القانون ) . فاذا اعلن الاولاد ، في خلال سنة من بلوغهم سن الرشد ، رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه ، انهم يرغبون في استرداد جنسيتهم الاصلية فقدوا الجنسية الكويتية ورجعوا الى جنسيتهم الاولى ، ويكون هذا وذلك من وقت الاعلان الصادر منهم ، اذ ليس لاسترداد الجنسية اثر رجعي . وهذه الاحكام جميعها واردة في المادة السابعة من القانون .

ومتى كسب المتجنس الجنسية الكويتية ، سواء كان ذلك تحت القاعدة او تحت الاستثناء ، اصبح كويتيا له حقوق الكويتيين وعليه واجباتهم . فيصح ان يلي الوظائف العامة ، ويكون له حق في التقاعد ، ويتمتع بالحقوق المتصلة بالتعليم والبعثات والعلاج وتملك العقار وما الى ذلك من الحقوق العامة . الا ان هناك حقا سياسيا واحدا ، هو حق الانتخاب او الترشيح او التعيين عضوا في أية هيئة نيابية ، لا يتمتع به المتجنس بمجرد تجنسه ، بل يربحا تمتعه به الى ان تنقضي عشر سنوات على التجنس ، وعندئذ تنطبق عري ولائحه لوطنه الجديد ، ويجوز ان يدعى للاشتراك في حكم البلاد . ويستوى في ذلك المتجنسون بعد العمل بهذا القانون والمتجنسون قبل العمل به ، الا ان الاخيرين لا يتمتعون بهذا الحق السياسي الا بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ نشر هذا القانون ، فيتراخي استعمالهم لهذا الحق الى ما بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ تجنسهم . وبديهي ان زوجة المتجنس واولاده ، اذا بقوا على الجنسية الكويتية ، يعاملون معاملة المتجنس نفسه من حيث تأجيل استعمال هذا الحق السياسي الى انقضاء عشر سنوات من وقت التجنس او من وقت نشر هذا القانون بحسب الاحوال ، اذ المتجنس هو الاصل والزوجة والاولاد فرع عنه ، وما يجرى على الاصل يجرى على الفرع . وهذه الاحكام جميعها قد وردت في المادة السادسة من القانون وفي العبارة الاخيرة من المادة السابعة .

بقيت الجنسية بالزواج ، وهذه تكسبها المرأة الاجنبية اذا تزوجت من كويتي ، فانها تصبح كويتية بمجرد الزواج . ويشترط ان يكون عقد الزواج صحيحا بحسب احكام القانون الكويتي ، اذ العقد الباطل لا يمتد به . فاذا كان الزواج صحيحا واصبحت الزوجة كويتية ، كان لها ان تعلن رغبتها الى رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه في الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية في خلال سنة من تاريخ الزواج . فاذا لم تعلن هذه الرغبة في الميعاد المحدد ، استقرت لها الجنسية الكويتية ، وبقيت عليها حتى لو انتهى الزواج بموت الزوج أو بالطلاق . فالارملة او المطلقة تبقى كويتية ، ولا تفقد هذه الجنسية الا في حالتين : - اذا استردت بطوعها جنسيتها الاصلية ،

وجعلها ثمانين سنوات بدلا من خمس عشرة ، اعترافا بصلة الرحم بين ابناء العرب ، فالكويت بلد عربي ويكفي ان يقيم العربي فيها ثمانين سنوات حتى تتوثق الصلة بينهما . ولا يكفي هنا ان يكون المتجنس منتشيا الى بلد عربي ، بل يجب ان يكون هو نفسه عربيا ، فلا ينتفع بهذه الميزة غير العربي الذي ينتمي الى بلد عربي ، ولا العربي الذي ينتمي الى بلد غير عربي .

والشرط الثالث ان يكون للمتجنس سبب مشروع للرزق حتى لا يكون عالة على الناس ، ويكفي ان يكون قادرا على التكسب في الكويت ، دون حاجة الى ان يكون مشتغلا فضلا بحرفة او مهنة ، فالقدرة على التكسب هي في ذاتها سبب مشروع للرزق . ويجب ان يساند هذا الوضع اللادني وضع اديبي ، هو ان يكون المتجنس حسن السيرة غير محكوم عليه لجريمة مخلة بالشرف .

والشرط الرابع والاخير ان يعرف المتجنس اللغة العربية ، حتى يستطيع الاندماج في وطنه الكويتي الجديد . والمطلوب هو معرفة اللغة العربية ، لا مجرد الالمام بها ، ولا اجادتها .

هذه هي القاعدة العامة في التجنس . وقد اجاز القانون استثناء في المادة الخامسة منه ان تمنح الجنسية الكويتية لمن لا تتوافر فيه الشروط المتقدمة الذكر ، وخاصة شرط الاقامة ، اذا كان المتجنس عربيا ينتمي الى بلد عربي ، وكان قد ادى خدمات جليلة للكويت عادت على البلاد بنفع كبير . ومن ذلك ان يكون المتجنس قد ادى للكويت خدمات قيادية في ميادين الثقافة او الادارة او التجارة او الاقتصاد . ففي هذه الحالة يصح التجاوز عن شرط الاقامة ، فتمنح الجنسية الكويتية لمن اقام في الكويت مدة اقل من ثمانين سنوات ، بل لمن لم يقيم فيها أصلا . ولما كان هذا الاستثناء امرا ذا خطر ، فقد جعل القانون اداة المنح فيه قانونا لا مجرد مرسوم .

وفي صدد التجنس - قاعدة واستثناء - يلاحظ ان زمامه في يد الدولة ، فلا يكفي ان تتوافر شروط التجنس في شخص حتى يصبح متجنسا ، ولا يكفي ان يؤدي شخص خدمات جليلة للكويت حتى يكسب الجنسية الكويتية . بل يجب ان ترضى حكومة الكويت بتجنسه ، فتمنحه الجنسية الكويتية بمرسوم او بقانون على حسب الاحوال ، وهذا امر متروك الى محض تقديرها ، ولا معقب عليها في هذا التقدير .

والتجنس بنوعيه يضمني على زوجة المتجنس الجنسية الكويتية بمجرد التجنس ، الا ان تملن الزوجة رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه في خلال سنة من تاريخ علمها بالتجنس انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الكويتية . والسنة تسرى من تاريخ علم الزوجة بالتجنس لا من تاريخ التجنس ، اذ قد يخفى على الزوجة امر تجنس زوجها وقتا طويلا ، بل قد تنقضي السنة دون ان تعلم هذا الامر ، فلو جعلت السنة تسرى من وقت التجنس لفقدت الزوجة حق الاختيار قبل ان تعلم بوجوده . واذا اختارت الزوجة جنسيتها الاصلية في خلال السنة ، اعتبرت محتفظة بهذه الجنسية منذ البداية . اما الاولاد

اما اذا تجنس الكويتي مختارا بجنسية اجنبية ، ووقع هذا التجنس صحيحا بموجب احكام القانون الاجنبي ، فان الكويتي يكسبه للجنسية الاجنبية يفقد جنسيته الكويتية . وتفقد زوجته معه جنسيتها الكويتية ، الا اذا اعلنت رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه في خلال سنة من تاريخ علمها بتجنس زوجها - لا من تاريخ التجنس - بانها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الكويتية . فاذا اعلنت هذه الرغبة ، اعتبرت باقية على جنسيتها منذ البداية ، ولم تتأثر بتجنس زوجها . اما الاولاد القصر فانهم يفقدون جنسيتهم الكويتية اذا كانوا يدخلون جنسية ابيهم الجديدة بموجب احكام القانون الخاص بهذه الجنسية ، ولكن لهم ان يعلنوا رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه باسترداد جنسيتهم الكويتية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد بحسب احكام القانون الكويتي . فاذا صدر منهم هذا الاعلان اعتبروا كويتيين من وقت صدوره ، ولا يسحب اثر الاسترداد على الماضي ( م ١٤ من القانون ) . اما اذا كان قانون جنسية ابيهم الجديدة لا يدخلهم في جنسية ابيهم ، فانهم يقعون منذ البداية على جنسيتهم الكويتية .

على انه يجوز للكويتي الذي تجنس مختارا بجنسية اجنبية فقدت الجنسية الكويتية ، ان يسترد جنسيته في أي وقت شاء . ويجب لذلك ان يتخلى عن جنسيته الاجنبية ، بان يعلن الجهة المختصة في البلد الاجنبي الذي كسب جنسيته بأنه قرر التخلي عن هذه الجنسية . ويستوى ان يحدث هذا التخلي اثره فيفقد الجنسية الاجنبية ، او الا يكون للتخلي اثر بموجب احكام القانون الاجنبي فلا يفقد هذه الجنسية . ففي الحالتين اذا اعلن رغبته في استرداد جنسيته الكويتية لرئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه ، وقرن هذا الاعلان بما يثبت انه قرر التخلي عن الجنسية الاجنبية ، استرد جنسيته الاصلية واصبح كويتيا من وقت اعلان رغبته في استرداد جنسيته لا قبل ذلك ، اذ ليس للاسترداد اثر رجعي ( م ١٤ من القانون ) .

كذلك يجوز للمرأة الكويتية التي فقدت جنسيتها بتجنس زوجها الكويتي ، او فقدت جنسيتها بسبب زواجها من اجنبي ، ان تسترد هذه الجنسية عند انتهاء الزوجية بالموت او بالطلاق . ويشترط لذلك ان تكون اقامتها العادية في الكويت ، او ان تعود للاقامة فيها ، وان تعلن رغبته في استرداد جنسيتها لرئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه في اي وقت شاء . وبمجرد هذا الاعلان ترجع كويتية ، ولكن من وقت الاعلان اذ ليس للاسترداد اثر رجعي . وهذه الاحكام جميعها قد وردت في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من القانون .

والسبب الثالث لتفقد الجنسية الكويتية هو اسقاطها . ويجب التمييز في هذا الصدد بين سحب الجنسية ويقع ذلك للمتجنس ، وبين اسقاطها ويقع ذلك لأي مواطن ولو كان اصيلا .

فاذا منحت الجنسية الكويتية عن طريق التجنس، فهي جنسية نظر فيها الى ان المتجنس محل للتجربة فمدة معينة يمكن ان تسمى بفترة الرتبة . وقد تقدم انه لا يستطيع استعمال الحق في الانتخاب أو الترشيح

كسبت جنسية اخرى عن طريق التجنس او عن طريق زواج آخر . هذا هو ايضا من شأن ارملة المتجنس او مطلقته ، تبقى على الجنسية الكويتية حتى بعد انتهاء الزواج ، الا اذا استردت جنسيتها الاصلية او كسبت جنسية اخرى .

اما اذا اعلنت المرأة الاجنبية التي تزوجت من كويتي رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه، في خلال سنة من تاريخ الزواج ، رغبته في الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية ، فانها لا تدخل الجنسية الكويتية وتبقى محتفظة بجنسيتها الاصلية منذ البداية ، ولا تتأثر هذه الجنسية بالزواج .

ولما كان هناك زوجات اجنبيات تزوجن من كويتيين قبل العمل بقانون الجنسية ، فقد رؤى الا تفوت هؤلاء الزوجات حق اختيار جنسيتها الاصلية ، وضرب لهم ميعاد سنة من تاريخ نشر هذا القانون لاستعمال حق الخيار .

وقد وردت هذه الاحكام في المادتين الثامنة والتاسعة من القانون .

وما تقدم من الاحكام يعرض لاسباب كسب الجنسية الكويتية، ويبقى استعراض اسباب فقد هذه الجنسية ، وهي اسباب ثلاث:

فالزواج كما يكسب الاجنبية التي تزوجت من كويتي الجنسية الكويتية ، كذلك هو يفقد الكويتية التي تزوجت من اجنبي جنسيتها . على ان المرأة الكويتية التي تتزوج من اجنبي لا تفقد الجنسية الكويتية . تدخل في جنسية زوجها الا اذا كان قانون هذا الزوج يحتم ذلك . ما اذا كان هذا القانون يقضي بان تحتفظ الزوجة الكويتية بجنسيتها الاصلية او كان يعطي الخيار لها بان تحتفظ بهذه الجنسية ، فانها تستطيع ، طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون ، ان تعلن رئيس دوائر شرطة والامن العام او نائبه ، في خلال سنة من تاريخ الزواج ، بانها لرغم من زواجها من اجنبي تحتفظ بالجنسية الكويتية . وفي هذه الحالة لا تتأثر جنسيتها بالزواج ، وتبقى كما كانت كويتية الجنسية . وقد وردت هذه الاحكام في المادة العاشرة من القانون .

والتجنس كما يكسب الاجنبي المتجنس الجنسية الكويتية ، كذلك هو يفقد الكويتي الذي تجنس مختارا بجنسية اخرى جنسيته . ويشترط لذلك ان يكون الكويتي قد اراد مختارا كسب الجنسية الاجنبية . اما اذا فرضت عليه هذه الجنسية بموجب احكام قانون اجنبي، كان ولد في بلد اجنبي وكان قانون هذا البلد يأخذ بجنسية الاقليم فيكسبه جنسيته ، فانه يفقد في نظر هذا القانون جنسيته الكويتية . ولا يمتد بهذا الفقد اذ هو لم يكن باختياره ولا حيلة له فيه ، ومن ثم يبقى على جنسيته . فلو ان شخصا ولد في البحرين من اب كويتي ، فانه يعتبر كويتيا في نظر الكويت ، ويعتبر بحرايا في نظر البحرين اذ هي تأخذ بجنسية الاقليم ، ولا يمتد في الكويت بانه يعتبر بحرايا لانه لم يقصد الي كسب هذه الجنسية ، فيبقى في هذه الحالة كويتيا .

ينطوي على اخلال خطير بواجب الولاء نحو الوطن ، لاسيما اذا لوحظ ان الامر بترك الخدمة العسكرية لبلد اجنبي تمليه عادة اعتبارات وطنية عليا .

الحالة الثانية اذا عمل الكويتي لمصلحة دولة اجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت او كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها . فيشترط اذن ان تكون الدولة الاجنبية التي عمل الكويتي لمصلحتها في حالة حرب مع الكويت ، او على الاقل قد قطعت العلاقات السياسية معها . ولا يخفى ان واجب الكويتي في هذه الحالة هو ان يمتنع عن العمل لمصلحة هذه الدولة ، ففي التعاون معها خذلان لوطنه .

الحالة الثالثة اذا كانت اقامة الكويتي في الخارج وانضم الى هيئة من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي او الاقتصادي للكويت ، او صدر حكم بادانته في جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاءه لبلاده . واول شرط لقيام هذه الحالة ان يكون الكويتي مقيما في الخارج، فلو كان مقيما في الكويت لم يجز اسقاط الجنسية عنه، لان الحكومة تستطيع ان تقدمه الى المحاكمة الجزائية فينال عقابه الرادع . ويشترط كذلك ان ينضم الكويتي الى هيئة من اغراضها هدم النظام الاجتماعي او الاقتصادي للكويت ، فالنشاط الفردي لا يكفي ، بل يجب ان يثبت على الكويتي انه انضم الى جماعة تهدف الى هذه الاغراض ، كما اذا انضم الى حزب شيوعي ليعمل في هذا الحزب ضد وطنه . ويعدل ذلك ان يصدر على الكويتي حكم بادانته في جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاءه لبلاده ، فلا بد اذن من صدور حكم ، وان ينص الحكم على ان الادانة تمس ولاء الكويتي لوطنه .

واسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر امر جوازي للحكومة ، شأنه في ذلك شأن السحب ، فاذا رأت الحكومة اسقاط الجنسية واصدرت مرسوماً باسقاطها ، سقطت عن صاحبها وحده ، دون ان يمتد الاسقاط الى الزوجة والاولاد .

وفي جميع احوال سحب الجنسية واسقاطها ، يجوز بمرسوم رد هذه الجنسية الى صاحبها في أي وقت، اذا رأت الحكومة ان الكويتي الذي سحبت منه الجنسية او اسقطت عنه قد انصلح حاله وعاد جديراً بان يكون مواطناً مخلصاً لبلده . وهذا ما قرره المادة الخامسة عشرة . وبعد ان فرغ القانون من تقرير اسباب سحب الجنسية الكويتية واسباب فقدها ، انتقل الى احكام تكميلية تتصل بما سبق من الاحكام .

فقرر في المادة السادسة عشرة بان ليس للدخول في الجنسية الكويتية ولا لفقدها ولا لاسقاطها ولا لاستردادها أي اثر في الماضي ، مالم ينص على غير ذلك . وقد وردت تطبيقات كثيرة لهذا الحكم فيما تقدم ، ويمكن ايراد تطبيق آخر هنا فيما يتعلق بالدخول في الجنسية الكويتية . فلو فرض ان اجنبي اقام في الكويت عشرين سنة ، وطلب التجنس بعد ذلك ، فانه يجوز منحه الجنسية الكويتية بمرسوم ، فيكسب هذه الجنسية من يوم صدور المرسوم لا قبل ذلك . وقد

أو التعين في أية هيئة نيابية الا بعد اقضاء عشر سنوات . وازافت المادة الثالثة عشرة من القانون انه يجوز ، بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام أو نائبه ، سحب الجنسية منه في حالتين : -

الحالة الاولى اذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على اقوال كاذبة ، بان قرر مثلاً وقت طلبه التجنس انه اقام في الكويت المدة التي يتطلبها القانون ، وكان هذا التقرير غير صحيح ، وعند التحقيق توطأ مع شهود أيدوا قوله وأخذ بشهادتهم ، فيتبين هنا انه قد تجنس بناء على اقوال كاذبة ، بل انه قد لجأ الى الغش عن طريق التواطؤ مع الشهود . وكان يمكن ان يقال ان التجنس بطريق الغش أو بناء على اقوال كاذبة باطل لعدم توافر الشروط المطلوبة ، فلا ينتج أثراً منذ البداية ، ولا حاجة اذن لاسقاط جنسية لم توجد . ولكن رأي من المناسب عملياً ان يبقى هذا التجنس حافظاً لاثاره الى ان تسحب الحكومة الكويتية في أي وقت بمرسوم على النحو المتقدم ، فلا يكون للسحب أثر رجعي (م ١٤ م من القانون) ، ولا يفقد المتجنس جنسيته الكويتية الا من وقت صدور المرسوم بسحبها . ولما كان سحب الجنسية هنا انما كان جزءاً على ان التجنس كان بطريق الغش او بناء على اقوال كاذبة ، فقد اجاز القانون ان يمتد السحب الى من يكون قد كسب الجنسية مع المتجنس من زوجة واولاد .

الحالة الثانية اذا ارتكب المتجنس ، خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية، جريمة مخلة بالشرف . فيشترط اذن ، لجواز سحب الجنسية ان تكون الجريمة المخلة بالشرف التي ارتكبها المتجنس قد وقعت في خلال خمس سنوات من تجنسه ، فاذا وقعت بعد ذلك فلا يصح ان تكون سبباً لسحب الجنسية . ويصبح المتجنس بعد خمس سنوات من تجنسه كالكويتي الاصيل ، اذا ارتكب جريمة أيا كان نوعها عوقب عليها ولا تمتد العقوبة الى سحب الجنسية . ويلاحظ ان سحب الجنسية اذا تحقق سببه جوازي للحكومة ، فلا يتحتم عليها ان تمتد الى هذا الجزاء العنيف ، بل قد تقدر ان الظروف لا تستوجب فتنقي المتجنس على تجنسه وتكتفي بعقابه على الجريمة التي ارتكبها . واذا عمدت الحكومة الى سحب الجنسية ، فليس للسحب أثر رجعي (م ١٤ م من القانون) ، ولا يفقد المتجنس جنسيته الكويتية الا من وقت صدور المرسوم بسحبها . ولا تزول في هذه الحالة الجنسية الكويتية الا عن المتجنس وحده ، فلا يمتد السحب الى الزوجة والاولاد اخذاً ببدأ شخصية العقوبة .

وقد تكفلت المادة الرابعة عشرة ببيان الحالات التي يجوز فيها بمرسوم اسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها ، متجنساً كان او اصيلاً . وهذه الحالات ثلاث : -

الحالة الاولى اذا دخل الكويتي الخدمة العسكرية لاحدى الدول الاجنبية وبقي فيها بالرغم من الامر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها . ولا شك في أن دخول الكويتي في جيش اجنبي ، وعدم تركه له بالرغم من ان حكومة الكويت قد امرته بان يتركه ،

أوراقاً تثبت جنسيته كشهادة ميلاد او عقد زواج او مستندات تثبت انه يملك عقاراً في الكويت وهذه قرينة على الجنسية الكويتية ، أو شهوداً موثقاً بشهادتهم يعرفونه ويعرفون أسرته من زمن قديم . وأكثر ما يكون الاثبات بالشهرة العامة ، ولعل هذا الطريق يستغرق اغلب الطلبات التي تتقدم الى اللجنة ، فان الكثرة من الكويتيين معروفون للناس بالشهرة العامة ، فلا يتطرق الشك الى جنسيتهم . بل لعل اعضاء اللجنة انفسهم - والمفروض انهم مختارون من كبار اعيان الكويتيين الذين تحققت جنسيتهم - يقتنعون بثبوت جنسية الطالب مستنديين في ذلك الى معلوماتهم الشخصية ، فلا يحتاجون الى تحقيق آخر . فاذا ما ثبت للجنة ان الطالب كويتي اوصت باعطائه شهادة الجنسية ، والا رفضت طلبه . وحتى تتوحد معايير اللجان المختلفة وتتناسق مقاييسها ، انشئت لجنة عليا تقدم لها قرارات هذه اللجان ، ولا تكون هذه القرارات نافذة الا اذا صدقت عليها اللجنة العليا ، وتنظيم كل هذه اللجان ، وتدخل فيها اللجنة العليا ذاتها ، والاجراءات التي تسيير عليها في اعمالها ، امر ترك الى مرسوم يصدر بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام أو نائبه، اذ هو من الشؤون التنفيذية التي تترك عادة الى الادارة لتنظيمها .

فاذا حصل الطالب على قرار نافذ بانه كويتي الجنسية على الوجه الذي سبق بيانه ، تقدم بموجب هذا القرار الى رئيس دوائر الشرطة والامن العام أو نائبه ، فيعطيه هذا شهادة الجنسية . وهذه الشهادة هي التي تخول للكويتي الحصول على جواز سفر معتد .

ولما كان عدداً كبيراً من الناس قد حصل على جوازات سفر يعملون عليها في شؤون تنقلاتهم ، كان لا بد من فترة انتقال - قدرها القانون بستين - تسبق المرحلة النهائية التي تستقر فيها شؤون الجنسية وجوازات السفر . فأباح القانون في المادة الثامنة والعشرين العمل بجوازات السفر التي صدرت والتي ستصدر في خلال السنتين ، فيستطيع كل من يحمل جواز سفر او كل من يحصل على هذا الجواز في فترة الانتقال أن يدبر شؤون تنقلاته ، فلا يضار بصدور القانون الجديد .

فاذا ما انقضت السنتان اصبحت كل هذه الجوازات ملغاة بحكم القانون ، ولا يجوز بعد ذلك اعطاء جواز سفر الا لمن يحمل شهادة الجنسية على النحو الذي سبق بيانه ، وهذا ما تقضى به المادتان ٢٢ و٢٣ من القانون . وقد اريد بذلك ان يتهيأ للناس بطريق عملي في فترة الانتقال ان يستبدلوا بجوازات السفر التي في ايديهم جوازات سفر جديدة . فمن كان يحمل جواز سفر من قبل جاز له ان يستعمله - ويستطيع في الوقت ذاته في مدة فترة الانتقال ان يحصل على شهادة الجنسية . فاذا حصل على هذه الشهادة في أي وقت ، ولو قبل انقضاء السنتين ، استبدل بجوازه القديم الموقت الجواز الجديد المستقر . ومن كان لا يحمل جواز سفر من قبل ، لا يجبر على الانتظار حتى يحصل على شهادة الجنسية اذ قد يطول انتظاره ، بل يستطيع الحصول في خلال السنتين على جواز سفر موقت يعمل به حتى يحصل على

ثان من الممكن في هذه الحالة ان يطلب الاجنبي التجنس بعد انقضاء خمس عشرة سنة لا عشرين ، ولكن ذلك لا يعني انه ، ولم يطلب لتجنس الا بعد عشرين سنة ، يستطيع ان يحصل على مرسوم التجنس اثر رجعي خمس سنوات الى الوراء ولو احتج لذلك بأنه يكون مع هذا الاثر الرجعي قد استوفى شرط مدة الاقامة وهي خمس عشرة سنة .

وقرر القانون في المادة السابعة عشرة ان سن الرشد الواردة في هذا القانون تحدد طبقاً لاحكام القانون الكويتي ، وقد سبق تعقب تطبيقات هذا الحكم .

كما قررت المادة الثامنة عشرة ان التقارير واعلانات الاختيار للطلبات والاوزاق المنصوص عليها في هذا القانون يجب ان توجه الى رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه ، وتقدم في الخارج الى الهيئات القنصلية المعهود اليها بالنظر في ذلك . وقد سبق ايضا ستعراض تطبيقات هذا الحكم . وقد تقوم الحاجة الى ان يقدم اعلان في الخارج ، كما اذا تزوج كويتي باجنبية في بلد اجنبي ، الزوجة الاجنبية في هذه الحالة تستطيع ان تعلن رغبتها في الاحتفاظ جنسيتها الاصلية الى القنصلية المعهود اليها بذلك في هذا البلد لاجنبي .

وينتهي القانون في نصوصه الختامية الى تقرير احكام عملية التي تميزه عن غيره من قوانين الجنسية الماثلة . فقد حرص ان يكفل للكويتيين تطبيقاً عملياً لاحكامه ، حتى يتعرف كل كويتي الى جنسيته ويستوثق من مركزه كمضو في الوطن الكويتي .

فبدأ القانون في المادة التاسعة عشرة بان اوجد شهادة الجنسية لكويتية ، يعطيها رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه لكل كويتي يطلبها بعد التحقق من ثبوت جنسيته وفقاً للاحكام المتقدمة .

ولما كان التحقق من ثبوت الجنسية يقتضى بحثاً ، فقد القى لقانون في المادة العشرين عبء الاثبات على من يدعي انه يتمتع الجنسية الكويتية .

ولم يقف القانون عند ذلك ، بل نظم طريقة عملية للاثبات في مادة الحادية والعشرين ، وهي من اهم نصوصه . فاجاز اثبات الجنسية الكويتية بتحقيق تجريه لجان تعين بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام او نائبه . والمفروض ان يكون عدد هذه اللجان كافياً تتوزع عليه الاقسام المختلفة للكويت ، وتقوم كل لجنة في القسم الذي تختص به بتطبيق احكام الجنسية الكويتية على الكويتيين القاطنين في هذا القسم . ويتقدم الى اللجنة كل شخص ادعي انه كويتي ، سواء كان ذلك عن طريق جنسية التأسيس بالاقامة مستنزة في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ ، او عن طريق جنسية الدم الميلاذ من جهة الاب أو من جهة الام، أو عن طريق جنسية الاقليم بأن كان الشخص مولوداً في الكويت من ابوين مجهولين ، أو عن طريق زواج ، او عن طريق التجنس . ويقدم المدعي اثباتاً على دعواه ،



وقد نص القانون في مادته الأخيرة - المادة الرابعة والعشرين - على ان يكون العمل به من وقت نشره ، وعلى ان تصدر القرارات اللازمة لتنفيذه من رئيس دوائر الشرطة والامن العام أو نائبه . ومن هذه القرارات التنفيذية قرار يرسم الإجراءات التفصيلية لطلب التجنس بموجب المادتين الرابعة والخامسة ، وقرار يرسم اجراءات تسليم شهادة الجنسية بموجب المادة التاسعة عشرة ، وهذا غير المرسوم الذي ينظم لجان تحقيق الجنسية ويرسم الاجراءات التي تدير عليها في اعمالها ، وقد سبقت الاشارة اليه .

شهادة الجنسية ، فيستبدل بالجواز الموقت الجواز الجديد . وحتى اذا لم يحصل الشخص على جواز سفر موقت في خلال السنتين ، فانه يستطيع الحصول على جواز السفر الجديد بعد اقضاء السنتين ، ولكن ذلك لا يكون الا بعد تقديم شهادة الجنسية ، والمفروض أنه يكون قد حصل على هذه الشهادة في مدة فترة الانتقال . وبذلك تيسر للناس جيئاً أمورهم ، سواء من كان منهم يحصل جواز سفر من قبل ، أو من صدر له هذا الجواز في فترة الانتقال ، أو من لم يصدر له جواز سفر اصلاً في هذه الفترة .

## مرسوم أميرى رقم (١٦) لسنة ١٩٥٩ بقانون جوازات السفر

### (مادة ٧)

تعطى جوازات السفر الخاصة الى :

- أ - افراد الاسرة الحاكمة غير رؤساء الدوائر ونوابهم .
- ب - من يعهد اليه بمهمة رسمية من كبار الموظفين وغيرهم بعد اذن منا يتقدم بطلبه رئيس دوائر الشرطة والامن العام .

### (مادة ٨)

يعين بقرار من رئيس دوائر الشرطة والامن العام شكل جواز السفر لكل من انواعه الثلاثة ، والبيانات التي يجب استيفائها فيه ، وقيمة الرسوم التي تحصل عنه .

### (مادة ٩)

مدة العمل بجواز السفر سنتان ، ويجوز تجديده بعد ذلك مرة كل سنتين الى اربع مرات ، بحيث يصح الجواز صالحاً للعمل به عشر سنوات من تاريخ اصداره . ويجب بعد ذلك استصدار جواز جديد .

ويستثنى من ذلك جواز السفر الخاص الممنوح لمهمة رسمية ، فانه ينتهي العمل به بمجرد الانتهاء من هذه المهمة .

### (مادة ١٠)

يجوز ان يشمل جواز السفر عند اصداره زوجة حامل الجواز واولاده دون الثامنة عشرة اذا كانوا مرافقين له في سفره . وكذلك تجوز اضافة اسم الزوجة والاولاد دون الثامنة عشرة على الجواز بعد اصداره ، بناء على طلب حامله .

### (مادة ١١)

لايجوز منح الزوجة جواز سفر مستقل ابموافقة الزوج . ولايمنح ناقصو الاهلية جوازات سفر مستقلة الا بموافقة ممثلهم القانونيين .

نحن عبد الله السالم الصباح امير الكويت ،  
بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام ،  
قررنا القانون الآتي -

### (مادة ١)

لايجوز للكويتي مغادرة الكويت او العودة اليها الا اذا كان يحمل جواز سفر وفقاً لاحكام هذا القانون .

### (مادة ٢)

يستعاض عن جواز السفر بتذكرة مرور في الاحوال التي تحدث بقرار من رئيس دوائر الشرطة والامن العام .

### (مادة ٣)

يحل محل جواز السفر في خروج الكويت الى المملكة العربية السعودية وثيقة يمنحها رئيس دوائر الشرطة والامن العام . ويحل محل هذا الجواز ايضاً الوثيقة التي يمنحها رئيس دوائر الشرطة والامن العام لبحارة (نواخذة) السفن وهيئة قيادة الطائرات .

### (مادة ٤)

لا تجوز مغادرة الكويت أو العودة اليها الا من الاماكن المخصصة لذلك ، وبعد التأشير على جواز السفر او مايقوم مقامه . ويحدد رئيس دوائر الشرطة والامن العام بقرار يصدر منه الاماكن المخصصة لدخول الكويت والخروج منها .

### (مادة ٥)

يمنح ، غير جوازات السفر العادية ، جوازات سفر سياسية ، وجوازات سفر خاصة .

### (مادة ٦)

تعطى جوازات السفر السياسية الى :

- أ - أمير الكويت .
- ب - رؤساء الدوائر ونوابهم من افراد الاسرة الحاكمة .